



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (30 / 2025)

إلى كافة شركات خدمات الدفع العاملة في فلسطين

التاريخ: الثلاثاء، 02 كانون الأول، 2025

الموضوع: أسلوب ونمط مستخدم في الاحتيال المالي الإلكتروني

تُهيب سلطة النقد بشركات خدمات الدفع الإلكتروني أخذ الحيطة والحذر تجاه أسلوب ونمط احتيالي تم رصده مؤخراً من واقع حالات الاحتيال المالي الإلكتروني التي تعرض لها بعض المواطنين، والذي يتلخص في الآتي:

1. تلقي المواطنين اتصالات و/أو رسائل عبر وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي من أشخاص ينتحلون صفة موظفين عاملين لدى مؤسسات مالية كالمصارف وشركات الدفع الإلكتروني، وذلك بهدف الاحتيال على المواطنين والحصول على بياناتهم عن طريق الخداع والإيهام بالفوز بجوائز مالية أو تفعيل التطبيقات أو الحصول على بطاقات مصرفية أو ساعات إلكترونية إلخ.

2. استغلال المحتالين لبيانات المواطنين وقيام بعض الأنظمة بقبول قيد حركات مالية على حسابات العملاء بالاعتماد على أحد رموز التحقق (OTP) المقبولة سابقاً بدلاً من ربط المصادقة على قبول إجراء تلك الحركات برمز التحقق المخصص لكل حركة، مما ترتب على ذلك إجراء حركات شحن أرصدة هواتف نقال (دفع مسبق) في يوم واحد بشكل متعدد ومتكرر لصالح أرقام هواتف نقالة فلسطينية سواء بنفس القيمة أو بمبالغ مختلفة.

وحرصاً من سلطة النقد على الحد من إساءة استخدام خدمات نظام عرض وسداد الفواتير في تمرير عمليات مرتبطة باحتيال مالي إلكتروني، وبهدف تجنب المواطنين الوقوع ضحية عمليات الاحتيال وخسارة أموالهم، تؤكد سلطة النقد على ضرورة اتخاذ الإجراءات والضوابط اللازمة للحد من المخاطر، وبما يشمل:

1. ربط قبول تنفيذ الحركات المالية برمز التحقق (OTP) الخاص بكل حركة، وعدم السماح بإجراء حركات مالية جديدة بالاعتماد على رموز تحقق مقبولة سابقاً.

2. تحديد سقف مالي لإجراء حركات الدفع المسبق على النظام؛ وبشكل خاص حركات شحن أرصدة الهواتف النقالة وشراء المنتجات الرقمية، على أن تتناسب السقف مع طبيعة الخدمات وبالتمييز بين العملاء الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لأحكام المادة (8) من التعليمات رقم (2) لسنة 2024.

3. توفير سيناريوهات على أنظمة المراقبة المستمرة تخدم رصد أي حركات احتيال إلكتروني مشابهة من واقع الأنماط والحالات المكتشفة.

مجموعة الرقابة

سلطة النقد الفلسطينية